

الى السيد وزير التجهيز والماء المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

إنصاف أصحاب الملكية المنزوعة لمشروع سد تودغى بجماعة أيت هاني بإقليم تنغير

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

يشتكي أصحاب ملكية الأراضي المنزوعة من أجل تشييد سد تودغى بجماعة أيت هاني بإقليم تنغير، والذي يعتبر من ضمن المنشآت المائية الهامة المبرمجة ببلادنا، والتي من شأنها المساهمة بحول الله عز وجل في تحقيق تنمية المنطقة، من قبيل سقي الأراضي الفلاحية والتزويد بالماء الشروب والحماية، من خطر الفيضانات وغيرها.

إن أصحاب هذه الملكية يطالبون بضرورة إعادة النظر في طريقة تحديد مستويات تلك الممتلكات وطبيعتها وكذا قيمة الأثمان والمبالغ المحددة للتعويض عنها، وذلك أولا بالأخذ بعين الاعتبار طبيعة الخصوصيات المحلية من حيث الطبيعة الجبلية للمنطقة وضيق مساحات العقار، نظرا لعدم صحة تقويمها بالأثمنة التي تحتسب في مناطق المساحات الكبيرة التي تقاس بالهكتارات، وهو الأمر الذي نتج عنه حاليا تحديد مبالغ زهيدة جدا لا تساوي شيئا سواء بالنظر إلى رمزية الأرض عند الساكنة ودرجة التشبث والتمسك بها كرمز للتواجد والانتماء والاستقرار، وكذلك بالنسبة للمغروسات، مثل شجيرات التفاح، باعتبارها موارد مستدامة لأرزاق هؤلاء ومن يعيلونهم، والتي استمرت مدرارا عليهم لعقود طويلة، إذ من غير المقبول نزاعها في الأخير بأثمنة بخسة، لا تتجاوز قيمة مقدار ما تنتج حتى في موسم واحد. ونفس الشيء بالنسبة للأراضي البورية، فإن الأثمنة المقترحة والمحددة في درهمين للمتر الواحد غير مناسبة بتاتا في منطقة جبلية ضيقة المجال.

وعليه أسألكم السيد الوزير.

ما هي الإجراءات والتدابير الاستعجالية التي ستقومون بها من أجل معالجة القضية المذكورة وتسوية وضعية السكان المعنيين وذلك بما يحقق إنصافهم؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

ثورية عفيف